

١٩٩٠، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

وإذ تشير إلى قرارها ٢٠١/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

وإذ تحيط علماً بمذكرة الأمين العام^(٩٣) بشأن التطورات المؤسسية المتصلة بتعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف،

١ - تحث جميع الحكومات والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على العمل على تقديم وجهات نظرهم بشأن هذه المسألة إلى الأمين العام؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يُعد تقريراً مستكملاً لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، آخذاً في اعتباره نتائج جولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٢٠٨/٤٦ - البيئة والتجارة الدولية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٠/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن البيئة والتجارة الدولية،

وإذ ترحب بقرار مجلس التجارة والتنمية ٣٩٣ (د - ٣٨) المؤرخ في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١^(٩٧) بشأن مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في نطاق ولايته، في التنمية القابلة للإدامة، الذي أكد فيه المجلس من جديد، في جملة أمور، أهمية وجود منظور متكامل للبيئة والتنمية من أجل المعالجة الناجحة للأسباب الجذرية للتخلف والتردي البيئي وتحقيق هدف التنمية القابلة للإدامة في جميع البلدان،

١ - ترحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لإدماج مفهوم التنمية القابلة للإدامة بشكل متزايد في أعماله الجارية، وتشجع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على متابعة تلك العملية؛

٢ - تشدد على أهمية إسهام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في نطاق ولايته، في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وفي أعمال المتابعة لذلك المؤتمر؛

أقل البلدان نمواً، شريطة أن يكون البلد المعني قد أبدى موافقته على ذلك؛

٤ - تؤكد أنه ثمة حاجة إلى انتقال البلدان التي رُفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً انتقالاً وئيداً، لتجنب الإخلال بخطتها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية، وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية والأطراف المعنية الأخرى إلى اتخاذ خطوات ملائمة لكفالة مثل هذا الانتقال الوئيد؛

٥ - تقرر، في هذا السياق، أن رفع اسم بلد ما ينبغي أن يتم بعد مرور فترة انتقالية مؤلفة من ثلاث سنوات، تبدأ بعيد إحاطة الجمعية العامة علماً بها توصلت إليه لجنة التخطيط الإنمائي من نتيجة مفادها رفع اسم البلد المعني؛

٦ - تؤيد توصيات لجنة التخطيط الإنمائي المتعلقة بإدراج جزر سليمان وزامبيا وزائير وكمبوديا ومدغشقر في قائمة أقل البلدان نمواً^(٩٢)؛

٧ - تحيط علماً بها توصلت إليه لجنة التخطيط الإنمائي، ومفاده رفع اسم بوتسوانا من قائمة أقل البلدان نمواً، وتقرر أن يتم رفع اسم هذا البلد من القائمة بعد مرور فترة انتقالية مؤلفة من ثلاث سنوات وفقاً لأحكام الفقرة ٥ من هذا القرار؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى المؤتمر في دورته الثامنة تقريراً عما يترتب على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نمواً من آثار تتعلق بالموارد وغيرها من الآثار في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً؛

٩ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يُتبع تقريره للمؤتمر بتقرير يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يتعلق بالموضوع نفسه.

الجلسة العامة ٧٩

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٢٠٧/٤٦ - تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، السوار في مرفق قرارها د - ١٨/٣ المؤرخ في ١ أيار/مايو